نظام الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية FATCA ودوره في الحد من التهرب الضريبي الدولي - اتفاقية تنفيذ قانون FATCA بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية أنموذجا-

The FATCA external tax compliance system and its role in curbing international tax evasion - The FATCA Law Implementation Agreement between Algeria and the United States of America as a model -

آسيا هيري *

مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي بجامعة ادرار

جامعة أحمد دراية أدرار–الجزائر

hiriassia@univ-adrar.edu.dz

عبد القادر بوعزة

مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي بجامعة ادرار

جامعة أحمد دراية أدرار–الجزائر

abdelkaderbou@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الإستلام: 2021/05/20 تاريخ القبول: 2021/06/26 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

قانون *"FATCA"* هو قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية التي يمتلكها الأمريكيون خارج الولايات المتحدة الأمريكية، بموجبه تلتزم المؤسسات المالية بالإبلاغ عن حسابات الأمريكيين لديها لدى مصلحة الضرائب الأمريكية، إذ يهدف هذا القانون إلى تحسين الامتثال الضريبي الدولي والتقليل من التهرب الضريبي. دخلت دولة الجزائر ضمن قائمة الدول الملتزمة بقانون *"FATCA"* عن طريق الاتفاقية التي وقعت بالجزائر في 13 أكتوبر 2015 بمرسوم رئاسي رقم 16-328.

الكلمات المفتاحية: قانون الامتثال الضريبي "FATCA"، التهرب الضريبي، اتفاقية.

تصنيف JEL: H26، F33.

Abstract:

The "FATCA" law is the tax compliance act for external accounts owned by Americans outside the United States of America. Where by financial institutions are obligated to report Americans 'accounts with the U.S. Tax Authority. This law aims to improve international tax compliance and reduce tax evasion. Algeria has entered the list of countries committed to the "FATCA" law through the agreement signed in Algeria on October 13، 2015 by Presidential Decree No. 16-328.

Keywords: "FATCA"، Tax Evasion، Agreement.

JEL classification codes: H26، F33.

.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة:

يعد التهرب الضريبي ظاهرة عالمية تعاني منها الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وتستخدم مختلف الوسائل لمكافحتها، ولعل أحد هذه الوسائل إحكام صياغة القوانين الضريبية وزيادة الوعي الضريبي وتشديد الرقابة، وعلى الرغم من كثرة الدراسات المتعلقة بالتهرب الضريبي، إلا أنه لم تستطع معظم الدول قياس حجم التهرب الضريبي، في حين تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تخطي هذا المشكل بفرض نظام جديد يلاحق ذوي الجنسية الأمريكية أين ما كانوا من أجل اقتطاع الضريبة من حساباتهم حتى ولو كانت تابعة لمؤسسات مالية أجنبية.

يتطلب تطبيق قانون الامتثال تنفيذ أو اعتماد مجموعة من البروتوكولات الجديدة واستعمال تكنولوجيا جديدة واعتماد اجراءات داخلية بأن تكون على دراية بالقواعد التي تتبعها مصلحة الضرائب الأمريكية، لأنها تفيدها في مكافحة غسل الأموال وفحص حسابات العملاء. إن تطبيق هذه الاجراءات الجديدة يحتاج إلى برامج وأفراد مكونين في هذا المجال وأموال طائلة، لاسيما المؤسسات المالية الكبيرة والتي تقف على قاعدة كبيرة من العملاء، وقد لا تتناسب الفوائد التي يمكن جنيها من تطبيق قانون الامتثال مع التكاليف التي يتم تحملها من جراء تطبيق القانون.

1.1. الإشكالية:

فيما لا شك فيه أن الدولتان الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية ترميان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من جراء توقيع اتفاقية فاتكا، لاسيما التقليل من التهرب الضريبي الدولي.

إلى أي مدى يمكن لاتفاقية تنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية "FATCA" أن تساهم في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر؟

2.1. الدراسات السابقة:

- ✓ **هدى كرماني** (تطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية في ظل السرية المصرفية –حالة الجزائر):

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى التزام البنوك الجزائرية بقانون الامتثال الضريبي للولايات المتحدة الأمريكية، بعد أكثر من سنتين من توقيع الاتفاقية، وتحديد الخطوات الواجب اتباعها، لوضع القانون حيز التنفيذ دون أن يتعارض ذلك مع السرية المصرفية. وقد تبين من خلال الدراسة أن القانون يتطلب تهيئة أسس عملية، بالإضافة إلى وجود الأسس القانونية التي تجعله لا يتعارض مع السرية المصرفية(كرماني، 2018).

- **النقد:** تحدثت هدى كرماني في مقالها عن قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية الأمريكي، وأيضا تحدثت عن الاتفاقية التي أمضتها الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية والتي تخص تطبيق قانون "فاتكا" في الجزائر، إلا أنها لم تتطرق إلى مجمل النقاط التي تحويها الاتفاقية بل اهتمت فقط بذكر الالتزامات التي تفرضها الاتفاقية على البنوك الجزائرية.

- ✓ **إلياس بوزيدي** (قانون الامتثال الضريبي الأمريكي على الحسابات الأجنبية وأثره على المنظومة المصرفية السويسرية):

إن الولايات المتحدة الأمريكية ستلجأ إلى مقاضاة البنوك والمؤسسات المالية خارج حدودها غير ملتزمين بالإفصاح عن بيانات ومعلومات الأمريكيين لديها، وذلك بغرض مكافحة التهرب الضريبي عن طريق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي على الحسابات الأجنبية (FATCA). بموازاة ذلك، أضحى مستقبل السر المصرفي السويسري في مواجه تعارض وغير تكافؤ مع قانون فاتكا مما يضطر سويسرا إلى التلويح بالراية البيضاء.(بوزيدي، 2018)

- **النقد:** رغم أن الدكتور إلياس بوزيدي تطرق إلى قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية في مقاله، إلا أنه لم يفصل جيدا فيه، بل اكتفى فقط بذكر وقت ظهوره والهدف من منه وبعض التفاصيل من مضمونه، ثم كيفيات تطبيق هذا القانون على الحسابات الأجنبية.

3.1. أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث إلى اهتمام الجزائر بجانب التهرب الضريبي ومحاولة التقليل منه بشتى الطرق، وإلى اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بجانب العوائد الضريبية فهي كباقي الدول تهدف إلى تعظيمه من خلال سن قانون "FATCA"ممايفرض على المؤسسات المالية الخارجية إمداد مصلحة الضرائب الأمريكية بكافة المعلومات التي تخص العملاء حاملي الجنسية الأمريكية من أجل فرض امتثالهم للضريبة ومنعهم من التهرب من تسديدها.

4.1. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة في الإشكالية من خلال:

- التعرف على مضمون قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية؛
- معرفة الأهداف المرجوة من فرض قانون"FATCA"؛
- التطرق لمفهوم التهرب الضريبي وأنواعه؛
- توضيح الأسس المبنية عليها اتفاقية فاتكا؛
- تحليل الاتفاقية واستنباط الأهداف التي ترجوها الجزائر وراء توقيع الاتفاقية لمنع التهرب الضريبي.

5.1. منهجية البحث:

تم الاعتماد في انجاز هذا البحث على منهجين أساسيين ألا وهما المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي، حيث استعمل المنهج الاستقرائي في قرائة وجمع اهم المعلومات المتعلقة بالبحث، أما المنهج التحليلي استعمل في تحليل بنوذ الاتفاقية واستنباط النقاط التي تثبت مدى استغلال دولة الجزائر الاتفاقية في الحد أو التقليل من التهرب الضريبي الدولي.

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا أن نقسم البحث إلى ثلاث محاور رئيسية:

- ✓ **المحور الأول:** مدخل نظري لقانون الامتثال الضريبي "FATCA"
- ✓ **المحور الثاني:** مفهوم التهرب الضريبي وأنواعه
- ✓ **المحور الثالث:** مضمون اتفاقية تنفيذ قانون "FATCA" ومفادها من التهرب الضريبي في الجزائر

2. مدخل نظري لقانون الامتثال الضريبي"FATCA":

كان الدافع وراء ظهور هذا التشريع هو رفض أحد البنوك السويسرية في 2009 لطلب أمريكي بالكشف عن معلومات خاصة بحسابات أمريكية لديها، وبعد الضغوط الشديدة على البنك قبل هذا الأخير بالكشف عن أكثر من ألف حساب أمريكي لديها ودفع غرامة تقدر بـ 780 مليون، لتسوية القضايا التي رفعتها الحكومة الأمريكية على البنك تتهمه فيه بالتورط في عمليات تهرب ضريبي عن طريق إنشاء حسابات وهمية لإخفاء الأصول الحقيقية لعدد من عملائه، وبالرغم من سعي البنوك السويسرية في الحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بزبائنها، إلا أن طلبات الحكومة الأمريكية تتزايد على ملاحقة الحسابات التي تتهرب من الضرائب. (العربي، 2020، صفحة 01)

1.2.مفهوم قانون "FATCA"؟:

كلمة "FATCA" هي اختصار لـ "Foreign Account Tax Compliance Act" والتي تعني قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية الذي صدر سنة 2010 كجزء من قانون حوافز التوظيف الأمريكي "HIRE Act"، وهو يعد خطوة أساسية قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة التهرب الضريبي خارج أراضيها، وقد صدر هذا القانون بشكل نهائي يوم 17 جانفي 2013 وتم نشره بعد مرور عشر أيام من هذا التاريخ أي في 28 جانفي2013 (المالية، 2020، صفحة 01)، وهناك من يقول أنه بدأ في سريان مفعوله في أواخر سنة 2012 (مصالحة، 2020، صفحة 55)

2.2.الامتثال الضريبي: هو عبارة عن قانون فيدرالي أو تشريع ضريبي هدفه مكافحة ومواجهة التهرب الضريبي، أي تكون مصلحة الضرائب قادرة على حصر الممتلكات، وتكون على دراية بمختلف الحركات المصرفية في الحسابات البنكية وهذا يسهل عليها احتساب الضريبة. (العربي، 2020، صفحة 01)

بموجب قانون "FATCA"يتعين على كافة المؤسسات المالية سواء كانت تمارس أعمالها داخل الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها أن تقوم بتصنيف عملائها إلى صنفين العملاء الأمريكيين والعملاء غير الأمريكيين، كما يلزم القانون المؤسسات المالية الأجنبية بتقديم تقارير تتضمن معلومات عن الحسابات المالية الأمريكية لمصلحة الضرائب الأمريكية (IRS)، ويتعين على كل أمريكي يمتلك أصولا مالية خارجية تتجاوز قيمتها الإجمالية 50 ألف دولار أمريكي تقديم بيان يتضمن معلومات عن أصوله من خلال نموذج خاص، حيث يرفق هذا النموذج بالإقرار الضريبي السنوي لدافع الضرائب، وكل امتناع عن عدم الإبلاغ عن الأصول المالية من خلال النموذج يؤدي إلى تحمل غرامة مالية تبلغ 10،000 دولار وقد تصل هذه الغرامة إلى 50،000 دولار عند الإصرار في عدم الإبلاغ بعد إخطار مصلحة الضرائب الأمريكية، بالإضافة إلى ذلك غرامة مالية تقد تصل إلى نسبة 40% من قيمة المبالغ التي لم تسدد كضرائب نتيجة عدم الإفصاح عن الأصول المالية الخارجية. (المالية، 2020، صفحة 2)

دخل قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية في حيز التفعيل في بداية عام 2013 ، وفي منتصفه بدأ تسجيل الاتفاقيات مع المؤسسات المالية الأجنبية عبر الأنترنت، وفي بداية عام 2014 بدأ العملاء الجدد الخضوع للقانون، وفي منتصفه بدأ احتساب الضريبة لكي يبدأ إصدار التقارير الأولية وتقديمها لمصلحة الضرائب الأمريكية مع بداية عام 2015 لكنه تم التوقيع على المشروع من طرف الكونجرس الأمريكي ليصبح قانونا قبل ذلك التاريخ في 18 مارس 2010، بعد مداولة اللجنة قام ماكس بوكس Max Baucus ونائبه تشارلز رانجيلCharles Rangel بتقديم قانون "FATCA"2009 للكونجرس بتاريخ 27 أكتوبر 2009، وكان سبب التأخير في تطبيقه هو انتظار المؤسسات المالية الأجنبية من أجل التكيف مع الاجراءات الداخلية ونظم تكنولوجيا المعلومات للانتقال إلى هذا النظام. (العريان، 2020، صفحة 2)

3.2.الهدف من تطبيق قانون "FATCA":

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية قانون "FATCA" لتحقق العديد من الأهداف نذكر منها:

- إحصاء والتعرف على جل الأمريكيين الذين يحاولون بمختلف الطرق التهرب من دفع الضرائب من خلال الاحتفاظ بأصول مالية في مؤسسات مالية أجنبية أو كيانات تقطن خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية؛
- تفعيل المؤسسات المالية الأجنبية في مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة التهرب الضريبي، (المالية، 2020، صفحة 2)؛

- ردع وتثبيط الانتهاكات من الضرائب خارج الولايات المتحدة الأمريكية من خلال زيادة الشفافية الضريبية، أي أنه يهدف إلى تحصيل الضرائب المستحقة على الأمريكيين المقيمين في الخارج ومنعهم من التهرب من تسديدها؛
- اقترح هذا التشريع أي قانون "FATCA"لمعالجة نقاط القصور في الأساليب التي تستخدمها المصالح المكلفة بالإيرادات الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية؛
- تحديد الأفراد الأمريكيين الذين لديهم حسابات مالية خاصة بهم في دول أجنبية، وبالتالي تتوفر لدى مصلحة الضرائب الأمريكية معلومات تمكنها من إنفاذ الامتثال، (PIPERDLA, p. 1)؛
- تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى وقف أو التقليل بنسبة كبيرة من الخسائر التي تقدر بمليارات الدولارات نتيجة الأعمال التي يقوم بها الأمريكيون باستعمال وسائط مالية غير أمريكية بغية التهرب من الالتزامات الضريبية، (سلامة و نايف، 2019، صفحة 307)؛
- متابعة حركة أموال المواطنين الأمريكيين، وذلك بغية محاربة عمليات تبييض الأموال؛
- تفويض جزء من عملية جمع الضرائب المتعلقة بالمواطنين الأمريكيين للمؤسسات المالية الأجنبية. (كرماني، 2018، صفحة 64).

4.2. شروط إبرام الاتفاقية المتعلقة بقانون "FATCA":

بموجب قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية يتعين على المؤسسات المالية الأجنبية تقديم صورة وافية عن الحسابات المالية الأمريكية، أو عن الكيانات الأجنبية التي يدخل في رأسمالها حصص أمريكية تزيد عن 10% من الحصة الإجمالية للأسهم(PIPERDLA, p. 10)، دون عناء التنقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فإن أي مؤسسة مالية أجنبية تدخل في اتفاق خاص مع مصلحة الضرائب الأمريكية يتعين عليها القيام بما يلي (إبراهيم، 2014، صفحة 9):

- تقديم تقارير سنوية عن كافة عملائها أصحاب الحسابات الأمريكية، أو الكيانات الأجنبية التي بها حصص ملكية أمريكية لمصلحة الضرائب الأمريكية؛
- الالتزام بإجراءات معينة اتجاه عملائها من أجل التعرف على هويتهم وبذل العناية اللازمة لأصحاب الحسابات الأمريكية؛
- استقطاع نسبة 30% من أي مدفوعات ذات مصدر أمريكي إضافة إلى إجمالي الحصيلة من بيع الأوراق المالية التي تؤدي لمصدر دخل أمريكي والتي تتم لـ:

- المؤسسات المالية غير المشاركة،
- أصحاب الحسابات الذين لا يقدمون معلومات كافية لتحديد ما إذا كان أصحاب الحسابات أمريكيون أم لا،
- أصحاب الحسابات من الكيانات الأجنبية التي تعجز عن تقديم معلومات كافية بخصوص هوية مالكي حصص الملكية لديها.

5.2. كيفية تطبيق قانون "FATCA":

أتاحت الولايات المتحدة الأمريكية نموذجين للاتفاقيات الدولية يمكن إبرام أحدهما مع الدول التي تود التعاقد معها لتفيد قانون "FATCA"على أراضيها:

1.5.2.النموذج الأول: المعروف باسم (Model 1 IGA)

يلزم هذا النموذج المؤسسات المالية في الدولة المتعاقدة التسجيل في الموقع الإلكتروني لمصلحة الضرائب الأمريكية (IRS) على أن تقوم تلك المؤسسات بالإبلاغ عن حسابات الأمريكيين المطبق عليها قواعد الإبلاغ إلى مؤسسة حكومية محلية تقوم بإبلاغ وزارة الخزينة الأمريكية بتلك البيانات، وهذا النموذج متوفر على شكلين للاختيار بينهما، الشكل الأول من النموذج الأول المعروف باسم (Model (1a) IGA). يتضمن المعاملة بالمثل حيث يلتزم كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدولة المتعاقدة بتطبيق نفس قواعد التعريف والإبلاغ، كما يقتضي هذا الشكل على العموم وجود اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين البلدين. أما الشكل الثاني من النموذج الأول المعروف باسم (Model (1b) IGA)، لا يتضمن شرط المعاملة بالمثل حيث يقع الالتزام بالتعريف والإبلاغ على الدولة المتعاقدة فقط. (بوزيدي، 2018، صفحة 104)

2.5.2. النموذج الثاني: المعروف باسم (Model 2 IGA)

توافق الدولة المتعاقدة بهذا النموذج على أن تسمح للمؤسسات المالية العاملة على إقليمها بالالتزام بقانون الامتثال والاتفاقية الحكومية، على أن تقوم كل مؤسسة مالية بالتوقيع على اتفاقية المؤسسة المالية الأجنبية (FFI Agreement)، والتي تكون قد عدلت على أساس ما اتفق عليه البلدين في الاتفاقية الحكومية، وتهيئ الاتفاقية الحكومية الأرضية القانونية اللازمة للمؤسسات المالية للالتزام بقواعد قانون "FATCA" دون الإخلال بالقوانين المحلية (الحساوي، 2018، صفحة 9). أيضا هذا النموذج متاح في شكلين، الشكل الأول (Model (2a)IGA) خاص بالدول التي تربطها مسبقا مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية تبادل المعلومات الضريبية المضاعفة واتفاقية الضريبة المضاعفة، أما الشكل الآخر (Model (2b) IGA) لا يتطلب أن تبرم الدولة الاتفاقيتين السابقتين مع الولايات المتحدة. (العريان، 2020، صفحة 6)

3.مفهوم التهرب الضريبي:

لم يستطع المكلفين بالضريبة تقبل مفهوم الضريبة ربما لنقص الوعي الضريبي أو لثقل عبئها عليهم أو لسبب آخر جعل مجملهم يسعون إلى التهرب من دفعها أو التقليل من قيمتها بشتى الطرق.

1.3. تعريف التهرب الضريبي: يمكن تعريف التهرب الضريبي على أنه:" محاولة الممول أو المكلف بالضريبة التخلص من أعباء الضريبة أو عدم الالتزام القانوني بأدائها" (علي، 2016، صفحة 76)، كما يعرف على أنه " ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر ولتحقيق التهرب الضريبي يتخذ المكلف القانوني عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة" (الهادي و عبد الغاني، 2019، صفحة 878)، وهناك تعريف آخر للتهرب الضريبي "التخلص من عبء الضريبة كليا أو جزئيا دون مخالفة أو انتهاك القانون". (بنادي و السعيد، 2020، صفحة 460)

من خلال هذه التعاريف يمكن الاستنتاج أن التهرب الضريبي عبارة عن فعل يقوم به شخص قد يكون معنوي من أجل عدم أداء واجب قانوني مفروض عليه، بطرق مشروعة أو غير مشروعة وبشكل يسمح بعدم تنقل هذا الواجب لشخص آخر، بالإضافة إلى التهرب الضريبي المحلي يمكن إضافة تعاريف للتهرب الضريبي الدولي فهناك من عرفه بأنه "تهرب اقتصادي، بمعنى أنه ذو تأثير اقتصادي على المجتمع، يتمثل في ضياع مورد من الموارد الأساسية والحيوية للدولة في الظروف العادية، يستوي في ذلك أن تكون وسيلة التهرب مشروعة أو غير مشروعة بل الأثر المترتب عليها، وبذلك يمكن القول أن التهرب الضريبي الدولي ظاهرة سلبية في إطار العلاقة بين الفرد والمجتمع". (طارق، 2013، صفحة 124)

وقد عرفت منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي التهرب الضريبي الدولي بأنه "كل فعل يقوم به المكلف بالضريبة، والذي يستدعي انتهاك القانون عندما يتصرف هذا المكلف عن قصد بغية حجب مداخله عن الضريبة" (طارق، 2013، صفحة 124).

وللتهرب الضريبي الدولي آليات لتطبيقه، تنوعت هاته الآليات بين الهروب الملاذات الضريبية والتي تعني الأقاليم التكون فيها الجباية منعدمة أو ضعيفة بالمقارنة مع مستويات الاخضاع في باقي المناطق الأخر (فنغور، 2015، صفحة 128)، وآلية المنشأة الثابتة والتي تعرف بأنها" الأرباح التي يحققها مشروع في إحدى الدولتين تخضع للضريبة في تلك الدولة فقط ما لم يكن المشروع يزاول نشاطه في الدولة الأخرى عن طريق منشأة ثابتة فيها"، وآلية أسعار التحويل والتي تعني "ثمن السلع المباعة من قسم إلى قسم أو فرع من فروع الشركة العالمية"، وآلية التجارة الالكترونية. (طارق، 2013، الصفحات 128-130)

2.3. أنواع التهرب الضريبي:

يمكن تقسيم التهرب الضريبي إلى نوعين ألا وهما التهرب الضريبي المشروع والتهرب الضريبي غير المشروع:

1.2.3. التهرب الضريبي غير المشروع: وهو ما يعرف بالغش الضريبي، إذ يقوم المكلف بالضريبة عن قصد من الامتناع بالقيام بالواجب القانوني المفروض عليه، من خلال مخالفته لأحكام القانون الجبائي وذلك بتجنب التصريح بالأرباح الحقيقية، إذ حدد المشرع الجزائري صور الغش الضريبي في خمس حالات وهي (عائشة و فاطمة، 2014، صفحة 152):

- أي سلوك أو فعل أو عمل يقصد منه بشكل واضح تجنب أو تأخير دفع مبلغ الضرائب والرسوم أو جزء منها كما هي مبينة في التصريحات المودعة؛
- عند نسيان أو القيام عمدا أو إجراء تقييد غير صحيح في الحسابات الخاصة بالسجلات والدفاتر المنصوص عليها في القانون التجاري؛
- محاولة إخفاء أو إخفاء المبالغ والمنتجات التي يسري عليها الرسم على القيمة المضافة من طرف أشخاص مدينين به وخاصة المبيعات بدون فاتورة؛
- إذا حاول المكلف بالضريبة القيام بتدبير عدم إمكانية الدفع، أو بوضع عوائق بطرق مختلفة تقف أمام تحصيل أي ضريبة أو رسم مدين به؛
- اعتماد وثائق وأدلة غير صحيحة أو مزورة للاستناد عليها عند طلب الحصول إما على خصم أو تخفيض أو استرجاع مبلغ الرسم على القيمة المضافة.

2.2.3. التهرب الضريبي المشروع: هو النوع الثاني من التهرب الضريبي والذي يعني "تملص المكلف القانوني من دفع الضريبة دون مخالفة التشريع الضريبي القائم" (بنادي و السعيد، 2020، صفحة 461)، ويعرف أيضا بالتجنب الضريبي وهو الفعل الشخصي المعتمد الذي يقوم به المكلف بالضريبة من خلال استعمال تقنيات قانونية تسمح له بتجنب الحدث المنشئ للضريبة القانونية (حنيش، 2016، صفحة 173)، وهناك من يقول بأنه" ذلك النوع الذي يعتمد على الثغرات القانونية الموجودة في القانون الضريبي للدولة، بحيث يقوم المكلف بالضريبة بالاعتماد على مجموعة من الخبراء والتقنيين القادرين على تجنب واقعة المنشأة للضريبية". (عودة و آخرون، 2019، صفحة 58)

من خلال هذه المفاهيم يمكن القول أن هذا النوع من التهرب عبارة عن تجنب أو تملص على القوانين والتشريعات بالاعتماد على الأساليب المختلف بغية الوصول إلى هدف عدم دفع الضريبة.

3.3.أهم طرق مكافحة التهرب الضريبي الدولي:

تسعى جميع الدول إلى مكافحة التهرب الضريبي الدولي بشتى الطرق ولعل أهمها الاتفاقيات الجبائية الدولية، والتي تبرمها الدول فيما بينها لمعالجة المشاكل التي تواجهها الدول كالتهرب الضريبي والازدواج الضريبي وغيرها من المشاكل فالاتفاقيات الجبائية الدولية هي عقد تبرمه دولتان أو مجموعة من الدول في شكل معاهدات تخص الجانب الضريبي فقط وتقوم بتنظيم العلاقات الضريبية، بحيث لا تتعارض مع القوانين والنظم الضريبية للدول مع مضمون الاتفاقية الجبائية التي تبرمها، بل تكون كمكمل لها لأن القوانين الضريبية هي المرجع في تفسير المصطلحات الغامضة في الاتفاقية (إيمان، 2010، صفحة 39).

وهذا النوع من الاتفاقيات يرمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف كتجنب الازدواج الضريبي بشكل كبير من خلال الاعفاء من الضريبة في دولة الإقامة بنسبة جزئية أو كلية مقابل الضريبة التي تدفع في الدولة الأم، ومكافحة أو على الأقل التقليل من التهرب الضريبي من خلال تبادل المعلومات بين الدول المتعاقدة في الاتفاقية الجبائية، كما أن الاتفاقيات الجبائية الدولية تقوم على أسس ومبادئ في تطبيقها أهمها تحديد النطاق المكاني والزماني والشخصي لتطبيق الاتفاقية بحيث يقصد بتحديد النطاق المكاني تعيين الحيز الجغرافي لكلا الدولتين المتعاقدتين في الاتفاقية أو الدول المتعاقدة فيها والذي يمكن أن تطبق عليه الاتفاقية؛ كما يقصد بتحديد النطاق الزماني تبيان تاريخ سريان الاتفاقية ومدى رجعيتها وأيضا تاريخ إنهاء الاتفاقية، وكذا الفترة الزمنية للتبليغ بإلغاء الاتفاقية؛ أما عن تحديد النطاق الشخصي فهو تحديد في الاتفاقية الأشخاص المعنيين بتطبيق قواعد الاتفاقية. (عاشوري، 2014، الصفحات 179-180)

4. مضمون اتفاقية تنفيذ قانون FATCA ومفادها من التهرب الضريبي في الجزائر:

وافقت العديد من دول العالم على نظام الامتثال، حيث أصبح قانون "FATCA"ساري المفعول في دولة الجزائر منذ أن وقعت على الاتفاقية الحكومية وذلك في يوم 13 أكتوبر 2015، حسب النموذج الأول، تتضمن هذه الاتفاقية تبادل المعلومات الضريبية بين البلدين مما يسمح ذلك بتعزيز الشفافية المالية وتدعيم المكافحة الثنائية والدولية للتهرب الضريبي وتعتبر هذه الاتفاقية كخطوة أولى هامة في التعاون الثنائي بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية، على أن يبرم بعدها اتفاقية أخرى تمنع الازدواج الضريبي بين البلدين.

وقد تم الإشارة إلى تطبيق هذه الاتفاقية المتعلقة بقانون "FATCA"في الجزائر في المادة 79 من قانون المالية 2015 الذي يلزم المؤسسات المالية المعنية بتقديم معلومات المطلوبة حسب الاتفاقية. (وأج، 2020، صفحة 01)

1.4. المعلومات الواجب تبادلها حسب الاتفاقية:

من خلال هذه الاتفاقية يلتزم كلا الطرفان المتمثلان في الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية بالتبادل سنويا وبشكل طبيعي مجموعة من المعلومات تتمثل في (المرسوم16-328، 2016، صفحة 08):

- اسم وعنوان ورقم تعريف دافع الضرائب الأمريكي لكل شخص طبيعي أمريكي يعد صاحب حساب أمريكي، أما إذا كان شخص معنوي فإنه يجب ذكر اسم وعنوان ورقم تعريف الضرائب الأمريكي الخاص بالكيان وبكل الأشخاص الأمريكيين الطبعيين المسؤولين عن هذا الكيان؛
- رقم الحساب أو المكافئ الوظيفي في حال عدم وجود رقم حساب؛
- اسم ورقم التعريف الخاص بالمؤسسة المالية الجزائرية المبلغة؛

- رصيد الحساب أو قيمة الحساب بما في ذلك القيمة النقدية أو قيمة الاسترداد في حالة وجود عقد تأمين بقيمة بإيراد سنوي، عند نهاية السنة التقويمية المعنية أو أي فترة إبلاغ أخرى مناسبة، أو مباشرة بعد الغلق إن كان هناك حساب قد أغلق خلال تلك السنة؛
- في حالة وجود أي حساب للحفظ، فإنه يجب الإبلاغ عن مجموع الفوائد، ومجموع الأرباح المحققة ومجموع الإيرادات المحققة من الأصول المحتفظ بها في الحساب المدفوع أو المضاف في كل حالة للحساب، وأيضا يجب الإبلاغ عن العائدات المتأتية من بيع أو استرداد الممتلكات المدفوعة للحساب خلال السنة التقويمية المعنية أو فترة إبلاغ أخرى مناسبة، كانت فيها المؤسسة المالية الجزائرية تقوم بدور الحافظ أو السمسار أو جهاز الأمناء أو غير ذلك كوكيل عن صاحب الحساب؛
- وفي حالة وجود حساب للإيداع، فإنه يجب الإبلاغ عن مجموع الفوائد المدفوعة أو المضافة للحساب خلال السنة التقويمية المعنية أو فترة إبلاغ أخرى مناسبة؛
- في حالة وجود أي حساب غير مشار إليه في الحالتين السابقتين فإنه يجب الإبلاغ عن مجموع المبالغ المضافة أو المدفوعة في الحساب خلال السنة التقويمية المعنية أو فترة إبلاغ أخرى مناسبة كانت فيها المؤسسة المالية الجزائرية المبلغة هي الطرف الملتزم أو المدين؛
- تعامل السلطة المختصة الجزائرية أي معلومة من هاته المعلومات المذكورة بسرية ولا تكشفها إلا وفقط إذا كان هذا الكشف ضروريا لتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية، كما يجوز الكشف عن هاته المعلومات فيما يخص الإجراءات القضائية المتعلقة بأداء الجزائر لالتزاماتها، أما السلطات المختصة بالولايات المتحدة الأمريكية فلا يجوز لها الكشف عن هاته المعلومات إلا للأشخاص أو السطات التابعة للحكومة المعنية بتقدير أو جمع أو إدارة أو تنفيذ القوانين أو مباشرة الملاحقة القضائية أو الفصل في الطعون فيما يتعلق بالضرائب الفيدرالية، أو الاشراف على تلك الوظائف، مالم تبدي الجزائر موافقة كتابية مسبقة تسمح بتبادل المعلومات الضريبية.

2.4. كيفية تبادل المعلومات:

حدد كلا الدولتين المعنيتين في اتفاقية تطبيق قانون "FATCA" الشروط الواجب اتباعها من حيث كيفية تبادل المعلومات (المرسوم16-328، 2016، الصفحات 8-13):

- يتم تبادل المعلومات المذكورة سلفا في غضون تسعة أشهر كحد أقصى بعد انتهاء السنة التقويمية المعنية؛
- يجوز تحديد المبالغ المدفوعة وخصائصها فيما يتعلق بالحسابات الأمريكية واجبة الإبلاغ طبقا لقواعد القوانين الضريبية الجزائرية، كما يلزم تحديد العملة المعتمدة في أي معلومة يمكن تبادلها؛
- في حال وجود صعوبات أو ظهور شكوك بين الطرفين فيما يتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية أو تطبيقها أو تفسيرها، تسعى السلطات المختصة إلى حل المسألة باتفاق متبادل مبنى على أساس احترام الإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقية والمتعلقة بالتزامات التبادل الطبيعي بين الدولتين، كما يجوز لأي من الطرفين أن يطلب بصورة مستقلة عن إجراءات الاتفاق المتبادل بإجراء مشاورات لوضع التدابير اللازمة لضمان تنفيذ هذه الاتفاقية؛
- يجوز للدولتين المعنيتين في هذه الاتفاقية عن طريق السلطات المختصة أن تعتمد وتباشر إجراءات لتسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية، كما يجوز للسلطات المختصة أن تتصل مع بعضها البعض مباشرة لأغراض التوصل إلى اتفاق متبادل؛
- يجوز للجزائر أن تسمح للمؤسسات المالية الجزائرية المبلغة بالاستعانة بخدمات طرف ثالث من أجل الوفاء بالالتزامات المفروضة عليها؛

- يمكن للجزائر أن تطبق المتطلبات الضرورية _ حسب الحاجة_ من أجل منع المؤسسات المالية من تبني ممارسات من شأنها التحايل والتهرب من الإبلاغ المنصوص عليه في الاتفاقية؛
- في حالة وجود أخطاء إدارية طفيفة تخطر السلطة المختصة الأمريكية السلطة المختصة الجزائرية عندما تملك الأولى سببا كافيا للاعتقاد بوجود خطأ إداري قد أدى إلى الإبلاغ عن معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أو خروقات أخرى مست بهذه الاتفاقية، تقوم السلطات المختصة الجزائرية بتطبيق قانونها الداخلي للحصول على المعلومات الصحيحة والكاملة؛
- تقوم السلطة المختصة الأمريكية بإخطار نظيرتها الجزائرية في حال عدم امتثال هذه الأخيرة للالتزامات المنصوص عليها بموجب الاتفاقية، وتطبق السلطة المختصة الجزائرية قانونها الداخلي لمعالجة الأمر في مدة أقصاها 18 شهر من تاريخ الإخطار الأول، وإن لم تقم بذلك في هذه المدة فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعامل المؤسسة المالية الجزائرية المبلغة على أنها مؤسسة غير مشاركة؛
- يجوز تعديل هذه الاتفاقية عن طريق اتفاق كتابي متبادل بين طرفيها، على ان يدخل التعديل حيز التنفيذ اعتبارا من تاريخ الإخطار الكتابي الجزائري المرسل إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛
- يجوز لكل واحد من طرفي إنهاء هذه الاتفاقية بموجب إشعار كتابي بالإنهاء يرسل إلى الطرف الآخر، ويصبح هذا الإنهاء نافذا من اليوم الأول من الشهر الموالي لانقضاء فترة اثنا عشر شهرا بعد تاريخ إشعار الإنهاء، بحيث إذا تم الإنهاء يظل الطرفان ملتزمان بشروط السرية المنصوص عليها في الاتفاقية.

3.4.الهدف من إبرام الاتفاقية:

قامت الجزائر بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية بالتصديق على الاتفاقية بغية تحسين الامتثال الضريبي الدولي وتنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف وهي (المرسوم16-328، 2016، صفحة 8):

- تهدف الجزائر وراء ابرام هذه الاتفاقية إلى تحسين الامتثال الضريبي فضلا عن تطبيق قانون الامتثال الضريبي "FATCA"؛
- كما تهدف كل من الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية وهما الدولتان المعنيتان في هذه الاتفاقية إلى تحسين الامتثال الضريبي الدولي، وضمان تنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "FATCA"، بناء على أساس الإبلاغ المحلي والتبادل المعلوماتي المبني على احترام شروط السرية وضمانات الحماية الأخرى المنصوص عليها بموجب هذه الاتفاقية، بما في ذلك الأحكام التي تحدد كيفية استعمال المعلومات المتبادلة بمقتضى الاتفاقية؛
- تسعى الجزائر إلى النظر في العراقيل القانونية المحلية التي قد تقف أمام العجز المحتمل للمؤسسات المالية من أجل الامتثال لجوانب معينة من قانون "FATCA"، من خلال النهج الحكومي والدولي المتبع لتنفيذ قانون "FATCA"الذي يسمح بإزالة تلك العراقيل وتذليل الحواجز التي تتعرض عمل المؤسسات المالية الجزائرية؛
- هناك هدف عبارة عن تحصيل حاصل إذ من خلال توقيع الجزائر لاتفاقية "FATCA"، فإنها تتمكن من التقليل من التهرب الضريبي عن طريق السعي إلى تحسين الامتثال الضريبي، فكل شخص طبيعي أو معنوي معني بهذه الاتفاقية لا يمكنه أن يتهرب عن دفع الضريبة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 16-328، وبالتالي يمكن ضمان هاته الفئة من الوعاء الضريبي؛

- يمكن للجزائر من خلال التوقيع على اتفاقية "FATCA"أن تحصي وعاءها الضريبي الذي يقطن خارج حدودها، وهذا الأمر يساعدها كثيرا في منع التهرب الضريبي الدولي؛
- ترمي الدولة الجزائرية من وراء توقيع اتفاقية "FATCA" إلى تغيير مفهوم منع التهرب الضريبي واستبداله بمفهوم تحسين الامتثال الضريبي رغم أنهما مفهومان يصبيان إلى مقصد واحد ألا وهو جمع الضريبة أو أداء الواجب الضريبي.

5.خاتمة:

وفي الأخير يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية ارتأت التخفيف من حدة التهرب الضريبي الذي تعاني منه عن طريق فرض التزام يخص المؤسسات المالية الأجنبية،يمكن مصالح الضرائب في الجزائر من إحصاء والتعرف على مختلف الأمريكيين الذين يحاولون بمختلف الطرق للتهرب من دفع الضرائب، يتمثل هذا الالتزام في قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية "FATCA"، والذي وافقت على تنفيذه الجزائر، من خلال الاتفاقية التي وقعتها مع الولايات المتحدة الأمريكية عبر المرسوم الرئاسي رقم 16-328، وهدفت من خلالها إلى تحسين الامتثال الضريبي الدولي والتقليل بطريقة غير مباشرة من التهرب الضريبي، لكن ما يعاب على هذه الاتفاقية أنها وضحت بالتفصيل فقط كيف تطبق الجزائر قواعد قانون فاتكا ولم توضح ذلك بالاتجاه المعاكس؛ أي كيف تطبق الولايات المتحدة الأمريكية قواعد قانون "FATCA"، رغم أنه نص في مضمون الاتفاقية على أن يتم تبادل المعلومات بين المتعاقدين في الاتفاقية بشكل أتوماتيكي؛ أي كل ما تطلبه الولايات المتحدة الأمريكية من الجزائر حسب الاتفاقية يمكن لهذه الأخيرة أن تطلبه من نظيرتها.

1.5.توصيات ومقترحات:

- ✓ لوحظ من اتفاقية "FATCA"، أنها ذات توجه أمريكي أكثر منه جزائري وبالتالي حبذا لو تم إعادة النظر في بنود الاتفاقية، وإعادة صياغتها بشكل يرجع بالفائدة العادلة بين كلا طرفي الاتفاقية المتمثلين في الجزائر والولايات المتحدة الامريكية؛
- ✓ نتمنى أن تأخذ دولة الجزائر العبرة من اتفاقية "FATCA"، وتحاول ابرام اتفاقيات مماثلة لها سواء من أجل الحد من التهرب الضريبي أو استعمالها في مجالات أخرى.

2.5.آفاق البحث:

- نظام الامتثال الضريبي على الحسابات الخارجية "FATCA"وانعكاساته على السياسة الضريبية في الجزائر.
- نظام الامتثال الضريبي على الحسابات الخارجية "FATCA" ودوره في مكافحة التهرب الضريبي خارج الولايات المتحدة الأمريكية.

6. قائمة المراجع:

1. المرسوم الرئاسي رقم 16-328 المؤرخ في 14 ديسمبر 2016 والذي يتضمن التصديق على الاتفاقية بين حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الامتثال الضريبي الدولي وتنفيذ قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا FATCA)، العدد 74، 2016/12/18.
2. هدى كرماني، تطبيق قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية في ظل السرية المصرفية –حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 50، 2018، ص ص 61-75
3. إلياس بوزيدي، قانون الامتثال الضريبي الأمريكي على الحسابات الأجنبية وأثره على المنظومة المصرفية السويسرية، مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد 6، 2018، ص ص 99-144.
4. نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، دراسة تحليلية للأثار المحاسبية والضريبية المترتبة على تطبيق قانون الامتثال الضريبي الأمريكي للحسابات الخارجية (FATCA) على المؤسسات المالية – دراسة ميدانية -، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 3، 2014، ص ص 9.
5. حمد الحساوي، البنوك في الكويت ستلتزم بقانون " الفاتكا" قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية الأمريكية (فاتكا)، مجلة المصارف، العدد 128، 2014، ص ص 6-9.

6. بودلال علي، ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر وسياسات التعامل معها "دراسة تحليلية"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 3 (العدد 6)، ص ص 218-238.
7. حاج قويدر عبد الهادي، بوشرى عبد الغاني، أثر الرقابة الجبائية على حصيلة إيرادات الجباية العادية في الجزائر- دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد5 (العدد 2)، ، الجزائر، جامعة طاهري محمد -بشار-، 2019، ص ص 875-894.
8. رميساء بنادي، السعيد خويلدي، العلاقة بين التهرب الضريبي والفساد، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 12 (العدد 01)، 2020،ص ص 459-473.
9. ملال محمد طارق، آليات وأسباب التهرب الضريبي الدولي وإمكانية تجنبها، مجلة دراسات _العدد الاقتصادي_، المجلد 4 (العدد 1)،2013، ص ص 123-138.
10. عبد السلام فنغور، الملاذات الضريبية: الوطن الرئيسي لأموال المضاربة والتهرب الضريبي ودورها في الأزمة المالية لسنة 2008، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 08، 2015، ص ص 174-200.
11. بوشيخي عائشة، بوشيخي فاطمة، أسباب التهرب الضريبي وأثره على الخزينة العامة في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، العدد 01، الجزء 03، 2014، ص ص 147-173.
12. أحمد حنيش، الرقابة كآلية لترشيد الإنفاق الضريبي والحد من التهرب، مجلة دراسات جبائية، العدد 02 الجزء 05، 2016، ص ص 163-186.
13. حساني بن عودة وآخرون، جهود الجزائر في مكافحة التهرب الضريبي لدعم التنمية الاقتصادية، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 03 (عدد 02)، 2019، ص ص 50-66.
14. نعيم عاشوري، الاتفاقية الجبائية كوسيلة لمعالجة الازدواج الضريبي الدولي، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب (العدد 41)، 2014، ص ص 173-189.
15. تركي مصلح مصالحة، تأثير قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (FATCA) على حماية السرية المصرفية، المجلد 17 (العدد01)، 2020، ص ص 36-71
16. عبده عجلان بابكر سلامة، نايف بن هذال ماجد القحطاني،أثر قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية "فاتكا" في النظام المصرفي السعودي –دراسة ميدانية-.Global Journal or Economics and Business، المجلد 6 (العدد 2)، www. Refaad.com، 2019، ص ص 300-328.
17. بوقروة إيمان، كيفية تفادي الازدواج الضريبي الدولي في إطار الاتفاقيات الجبائية الدولية –دراسة حالة الاتفاقية الجبائية الجزائرية الفرنسية-، رسالة ماجستير تخصص مناجمنت، غير منشورة، الجزائر، 2010.
18. الماليـــة للعـــالم العربـــي، الامتثـــال الضـــريبي ومـــا هـــي الفاتيكـــاFATCA القـــانون الجديـــد للضـــرائب، http://www.f2aw.com/fsubjects/tax_compliance.htm. شوهد بتاريخ 05 نوفمبر 2020 على الساعة 11:22.
19. الهيئة العامة للرقابة المالية المصرية، قانون الالتزام بقواعد الضرائب على الحسابات الأمريكية خارج الولايات المتحدةالمفاهيم ، الأهداف، الجهات الخاضعة، http://www.efsa.gov.eg/content/efsa_ar/efsa_pages/FATCA_FAQ1.htm. شوهد بتاريخ 10 نوفمبر 2020 على الساعة 09:17.
20. على العريان، قانون الالتزام الضريبي الأمريكي (فاتكا)، مدونة المحامي، http://almu7amy.blogspot.com/2014/08/blog-post_22.html شوهد يوم 04 نوفمبر 2020، على الساعة 08:55.
21. الإذاعـــة الجزائريـــة، الجزائـــر والولايـــات المتحـــدة توقعـــان بـــالجزائر العاصـــمة اتفاقيـــة حـــول تبـــادل المعلومـــات الضريبية.http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20151013/55159.html. شوهد يوم 10نوفمبر 2020 على الساعة 23:59.
22. DLA PIPER. The Foreign Account Tax Compliance Act (FATCA).https://files.dlapiper.com/files/.../FATCA-Alert.pdf